# الثورة السورية ما بين قيود الإحجام عن التدخل الدولي العسكري ودوافع أي تدخل مستقبلي

مجاهد جبر محمد الحاج

**الملخص:**

شكلت الثورة السورية بعداً جديداً من حيث إبرازها للقيود، التي أدت إلى الامتناع عن التدخل الدولي المباشر لحماية حقوق الإنسان، تحت مبدأ (مسؤولية الحماية)، حيث امتزج التنافس العسكري مع بعض المبادرات الدبلوماسية، إلا أن تأجج الصراع الداخلي زاد من تعقيد المسألة، وزاد من الانقسام الدولي حيال الأزمة، وجعل أي تدخل من عدمه، مرهونا بإرادة القوي الكبرى، ومصالحها، دون النظر إلى سوريا أو الدماء التي تسفك يومياً، كونها حرب رخيصة للغرب (حرب بالوكالة).

**Abstract:**

The Syrian Revolution has created a new dimension in terms of highlighting restrictions, which led to refraining from direct international intervention to protect human rights, under the principle of (responsibility of protection), where military rivalry was mixed with some diplomatic initiatives, but the state of internal conflict has further complicated the issue, increased the international division over the crisis, and to make any intervention depends on the will of the major powers and its interests, without looking to Syria, or the daily bloodshed, as it is a cheap war for the West (a proxy war),

**تقديم:**

لم تكن الثورة السورية سوى امتداد للحراك الثوري، الذي جاب الدول العربية، المطالبة بالحرية وإنهاء الحكم الاستبدادي، إلا أنها سرعان ما تحولت للمواجهة المسلحة، مع دخول أطراف إقليمية ودولية داعمة لكلا الأطراف المتصارعة، لما تحظى به سوريا على الدوام بمكانة جيوسياسية مهمة في الخريطة الدولية والإقليمية، وهو ما أدى لأن تتحول الثورة السورية من أزمة داخلية إلى أزمة ذات أبعاد إقليمية ودولية، اختلطت فيها المصالح والأهداف مع مبادئ العمل الدولي، التي نصت عليها المواثيق الدولية، وكذلك إحدى مبادئه المستحدثة، مبدأ (مسؤولية الحماية) التي تتضرع به الدول النافذة في النظام الدولي، كإحدى المبادئ التي تهدف للدفاع عن وحماية حقوق الإنسان، بذلك ستكون الأزمة السورية، إحدى أهم مداخل تسليط الضوء على تطويع استخدام تلك المبادئ وكيفية التعامل معها وآليات التحكم فيها، وما ينطوي على سوريا الدولة وسيادتها ومستقبلها القادم.

**مشكلة الدراسة:**

تكمن إشكالية الدراسة فيما تمثله قضية التدخل الدولي الانساني من حضور وإثارة للجدل، في حقل العلاقات الدولية، وبين الدارسين والأكاديميين، لتأتي الثورة السورية ومن خلال الحراك الذي جرى في الدول العربية، لتمثل بعداً جديداً لعدم التدخل أو تأخره أو محدوديته، امتثالاً لمبادئ العمل الدولي الذي ترفع شعاره الدول الكبرى في النظام الدولي، مع قياس ذلك مع حالات أخري جرى فيها التدخل التقت فيها المسوغات القانونية والانسانية الدافعة بالتدخل، مما استوجب البحث في ملابسات هذا البعد الجديد للإحجام عن التدخل .

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة فيما تمثله من ترجمة فعلية لارتباط النظرية بالبحث، والرؤى الفكرية بالوقائع الملموسة عبر مراحل زمنية فارقة، والتي تشهد على

صور وأشكال انتهاك السيادة والتدخل السافر من جانب مختلف القوى، مع تراجع دور الدولة في الدفاع الخارجي والحماية الوطنية الداخلية، فضلاً عن انتهاك حقوق الأنسان، وهو بدوره ما يبرز نقطة غاية في الأهمية والخطورة إذ ما أردنا تطبيق مفهوم (مسؤولية الحماية) على الحالة السورية، والذي يكمن فيه الطابع الانتقائي للتدخل، حيث أن القوى الكبرى تحبذ التدخل في مناطق دون أخرى، رغم وجود المسوغات الانسانية والقانونية، وهو بدوره ما يكشف عن ازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والإبادة الجماعية والحروب الأهلية، والذي يبرز بوضوح أيضاً أن الأهداف المعلنة للتدخل تختلف عن الأهداف الفعلية من وراءه.

**أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة لاستعراض جملة الأسباب الحقيقية للإحجام عن التدخل الدولي الانساني المباشر في الحالة السورية، على الرغم من توفر الشروط التي سيقت في أماكن تدخل أخري، والتي من خلالها يمكن الكشف عن أهداف التدخل أو الإحجام عنه.

**مجال الدراسة:**

يقصد بمجال الدراسة تلك الحدود والأبعاد ذات الاتصال بطبيعة المجتمع من مختلف الجوانب، والتي بدورها تشمل (النطاق الجغرافي والنطاق البشري والمجال الزمني والذي يبقى الفترة من بداية ٢٠١٠م حتى ٢٠١٤م، حيزاً زمنياً لرصد الأحداث.

**تساؤلات الدراسة:**

١- هل يعتبر مستوى تطور الأزمة السورية من ( أقلمة وتدويل وتطييف) من الأسباب التي أدت لتعقيدها؟
٢- هل أدت الحلول الدبلوماسية لحل الأزمة وتجنيب سوريا تطبيق مفهوم (مسؤولية الحماية)؟
٣- ما هي الأسباب التي أدت للإحجام عن التدخل المباشر في الحالة السورية

٤- هل غاب التدخل عن الحالة السورية أم أن هناك دوافع أخرى يستخدم من أجلها التدخل بدواعٍ متغيرة؟

**منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي الذي سنقوم باستخدامه كونه يلي جمع المعلومات اللازمة ومن تم منهج دراسة الحالة الذي يسلط الضوء علي الأحداث فيعمل علي تأصيلها ومن تم محاولة استشراف مردودها، وكونه أيضاً الأنسب لدراسة متغيرات الدراسة وفهم متغيرات التدخل من عدمه من خلال المتابعة والتدقيق والاستنتاج

**الثورة السورية ودخولها مراحل التعقيد**

لابد، وقبل تحديد القيود، التي أدت بالامتناع عن التدخل الدولي المباشر في الحالة السورية لحماية حقوق الإنسان، تحت مبدأ (مسؤولية الحماية)، وبنود الميثاق الأممي، كما في حالات أخرى مماثلة بل أقل حدة، وتوتر، ومساس بحقوق الإنسان، أن نحاول تناول ما يمكن أن نطلق عليه تطور الأزمة، التي تحولت من مرحلة لأخرى، لتزيد من تعقيد المسألة، وتجعل من عمليات التدخل مهمة صعبة، ومتشابكة في ظل سقوط مستمر للضحايا.

**أولاً/ تطور الأزمة:**

شكلت الأزمة السورية التي انطلقت بداية العام ٢٠١١م، نقطة اشتباك داخلية، وخارجية، امتزج فيها التنافس العسكري المشتد، مع بعض المبادرات، والأطروحات الدبلوماسية، الفردية منها، والدولية، التي لم تصل لأي من الحلول، لوقف سفك الدماء فوق الأرض السورية، ولتشتد حالة الصراع الداخلي، وتتأجج بدخول القوى، والأبعاد الخارجية بأهداف، ومصالح متشعبة، مما ساعد بدوره لبروز تطور في مستويات الأزمة على مدار مسارها.

- **مستويات تطور الأزمة السورية**(i):-

**المستوي الأول/ (أقلمه النزاع السوري)** من خلال انتقاله من الإطار الوطني الذي يطالب بتغيير بنية النظام السياسي إلى نزاع اقليمي، بدخول قوى إقليمية لساحة الصراع السوري مثل (إيران وحلفائها في جانب، وتركيا، وقطر، والسعودية في جانب أخر) لمساندة أطراف النزاع، مع بروز دعم خليجي تركي للقوي السلفية المناهضة للنظام السوري، إضافة لبروز تنافس قطري سعودي بدعم وتعزيز العلاقات مع القوى المسيطرة على الأرض لتعزيز نفوذها حال انهيار النظام السياسي السوري، في حين يتمحور دعم إيران والفصائل المتحالفة معها لدعم النظام السوري لمنعه من الانهيار، لما سيلحقه ذلك من استهداف مباشر لإيران سياسياً، وعسكرياً، ومن تم حلفائها في المنطقة أيضاً.

**المستوي الثاني/ (تدويل النزاع السوري)**، وذلك عبر وجود مساندة أمريكية أوروبية للمعارضة المسلحة، لتحقيق أهداف جيوإستراتيجية، ومن أهمها السعي الحثيث لعزل إيران، وتعزيز أمن إسرائيل، واحتواء نفوذ روسيا والصين المتنامي لمنع تغلغله سياسياً، واقتصادياً في المنطقة، في حين على الجانب الآخر تقف روسيا، والصين ضد تلك السياسات الأمريكية، والأوروبية في المنطقة لخشيتهما من ضياع مصالحهما الاستراتيجية في الشرق الأوسط، مع استهدافها في أماكن أخرى.

**المستوي الثالث/ (تطييف النزاع ومذهبته)**، وهو ما يمثل موجة ارتدادية خلال الثورات التي جابت وتجوب الإقليم، مروراً للانتشار عبر الإقليم وعبر الشرق الأوسط وما وراءه، مع تنامي قوة العديد من التنظيمات الأصولية التي تنتهج العنف أداة للتأثير، والحضور السياسي، بعدما تتوفر لها بيئة، وملاذ آمن، وحاضنة تنمو فيها، وهو ما توفر في سوريا، وبالأخص ما تعلق بتنظيم (داعش) الذي عاد من العراق، بعدما توفرت تلك البيئة في سوريا.

**ثانياً/ محاولات إيجاد حلول دبلوماسية للأزمة السورية:**

تعد الحالة السورية من أشد الحالات تعقيداً، وتداعياً في منطقة الشرق الأوسط، كونها جمعت خليطاً معقداً ما بين تدويل وأقلمه النزاع، وتأجيج المشكلة الطائفية، استدعت من خلال ذلك قوى داخلية مرتبطة بالخارج مع دخول قوى إقليمية، ودولية في صراع خفي وحرب بالوكالة، شاركت، وما زالت في تعقيد الأزمة، فخلال عام ٢٠١٢م، طرحت مبادرات سياسية عدة لحل الأزمة السورية كان أبرزها المبادرة العربية الثانية بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٢م، التي أُفشلت بعجز مجلس الأمن الدولي عن تبنيها بتاريخ ٢٠١٢/٢/٤م، نتيجة الفيتو الروسي الصيني المزدوج، تم مبادرة (كوفي عنان Kofi Annan) ذات النقاط الست، واتفاق جنيف الذي توصلت إليه مجموعة العمل الدولية بشأن سوريا بتاريخ ٢٠١٢/٦/٣٠م، واستند اليه المبعوث المشترك (للجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي) (الأخضر الإبراهيمي) لإيجاد حل سياسي في سوريا، تم تلا ذلك تعيين المبعوث الأممي إلى سوريا (ستيفان دي ميستورا Staffan de Mistura)(ii).
وسنحاول هنا تتبع المحاولات الدبلوماسية المبذولة لمعالجة الأزمة السورية وفرص نجاحها.

- **مهمة (كوفي عنانKofi Annan)** المبعوث المشترك للجامعة العربية والأمم المتحدة:

فبعدما تعذر الوصول إلى توافق بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، حول الموقف من الأزمة السورية، وصدور الفيتو (الروسي الصيني) الثاني بتاريخ ٢٠١٢/٢/٤م، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون Ban Ki moon) بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٣م، عن تعيين (كوفي عنان) الأمين العام السابق للأمم المتحدة مبعوثاً مشتركاً إلى سوريا، ليبدأ (كوفي عنان) زيارة دمشق وعقد مباحثات مع الرئيس السوري (بشار الأسد)، ومسؤولين سوريين(iii)، والتي أفضت لانطلاق مهمته في إطار ما يسمي بـ(الدبلوماسية الوقائية)، حيث بدأ (كوفي عنان) للدعوة لعقد مؤتمر دولي منذ شهر٢٠١٢/٣م

بهدف إنهاء العنف في سوريا، والاتفاق على ما ورد في خطته التي أعلن عنها المتضمنة (النقاط الست) التي شملها ملحق قرار مجلس الأمن الدولي رقم(٢٠٤٢)، الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٤م، التي تخص المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية (iv).

ومع الاستجابة الدولية لدعوة (كوفي عنان) بعقد مؤتمر دولي تم عقد مؤتمر (جنيف"١") في ٢٠١٢/٦/٣٠م، بمدينة (جنيف السويسرية)، وبحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والأمينين العامين لكلاً من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، بالإضافة لتركيا، وقطر، والكويت، والعراق، بهدف إنهاء العنف، والاتفاق على مبادئ انتقال سياسي بقيادة سوريا، وتطبيق خطة (كوفي عنان)، حيث صدر عن المؤتمر توصيات، أهمها تأسيس حكومة انتقالية سورية واسعة الصلاحيات تضم عناصر من الحكومة، وآخرين من المعارضة برضى الطرفين، إلا أن الأطراف السورية لم تتفق على وضع (بشار الأسد) في مستقبل العملية السياسية بسوريا(v)، في حين أعلنت روسيا عن أسفها لعدم دعوة إيران، والسعودية للمؤتمر.

إلا أن مؤتمر (جنيف"١") أصيب بالفشل في إيجاد حلول للازمة السورية ، والعائد لعودة الاشتباكات إلى سابق عهدها بالإضافة لبروز درجة عالية من الخلاف في تفسير مقررات المؤتمر، بين الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الداعمة للمعارضة السورية من جهة، وروسيا والدول الداعمة للنظام من جهة أخرى، مما كان سبباً معرقلاً لتنفيذ أي من توصيات المؤتمر(vi)، بالإضافة إلى جانب أخر من أوجه القصور أسهمت في عدم تفعيله، منها البند المتعلق بتشكيل حكومة انتقالية جديدة تشتمل على قوى المعارضة، تتولى كافة السلطات التنفيذية، دون أن يتم حسم وضع (بشار الأسد) في تلك المرحلة الانتقالية المنتظرة، والبت في صلاحياته التنفيذية(vii)، وهي معضلة من المعضلات التي ستكون ماثلة أمام مؤتمر (جنيف"٢").

وعلى الرغم من فشل مهمة (كوفي عنان) إلا أنها تعتبر من أكثر المحاولات الدولية جدية لتسوية الأزمة السورية دبلوماسياً والمستمرة من عام ٢٠١١م – ٢٠١٢م، إلا أن أحداً من الأطراف لم يلتزم بخطته، وهو ما دفعه للتخلي عن مهمته، وعدم البقاء في منصبه بعد انقضاء سريان تفويضه بتاريخ ٢٠١٢/٨/٣١م، حيث أرجع استقالته إلى عدم تلقيه دعماً كافياً من الأطراف المتصارعة ولا من أطراف المجتمع الدولي(viii).

على الرغم من أن (كوفي عنان) سبق استقالته بتصريح في لقاء له مع صحيفة (لوموند Le Monde) الفرنسية نشرت بتاريخ ٢٠١٢/٧/٧م، والذي تحدث فيه عن فشل مهمته في سوريا، وكاشفاً عن احتمالية تخليه عن منصبه، رغم ما بدله من جهود كبرى لمحاولة حل الأزمة بطريقة سياسية سلمية ، إلا أن الدلائل خلال الفترة الزمنية التي تولى فيها مهمته تشير إلى عدم النجاح في المهمة، ولا وجود ضمانات للنجاح مستقبلياً(ix).

من هنا جاء إعلان (كوفي عنان) عن عدم بقاءه في منصبه، قبل يوم من تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار حول سوريا، حيث شدد (كوفي عنان) على أن استقالته تعني أنه يجب أن يكون هناك تغيير في المواقف، وحاجة ملحة إلى اتفاق سياسي متوازن لتسوية الأزمة السورية، مع تأكيده على عدم وجود حل عسكري لها، مضيفاً بأن تصاعد العسكرة على الأرض وانعدام الاجماع في مجلس الأمن الدولي، غيرا دوره، وخطته بشكل جذري، كونه لم يحصل على الدعم المطلوب من المجتمع الدولي، بالإضافة لعدم وجود توافق بين أعضاء مجلس الأمن الدولي، مما حال دون نجاح خطته للسلام(x).

- **<u>الأخضر الابراهيمي يخلف (كوفي عنان)</u>** <u>مبعوث خاص للأمم المتحدة والجامعة العربية:</u>

بعد استقالة (كوفي عنان) من منصبه في سوريا خلفه الدبلوماسي الجزائري (الأخضر الابراهيمي) كمبعوث خاص للأمم المتحدة، والجامعة العربية

، فيما ناشد (بان كي مون) الأمين العام للمنظمة الدولية المجتمع الدولي لدعم المبعوث الجديد بقوة ووضوح.

فبدأ (الابراهيمي) مهمته في سوريا بمشاورات عقدت في دول أوروبية في البداية، ثم توجه إلى سوريا وأجرى عدة لقاءات مع النظام، كما التقى في كل من تركيا، ومصر، وروسيا مع بعض أطراف المعارضة السورية واستمرت، اللقاءات والمناقشات فترة طويلة دون حدوث تطورات على أرض الواقع، مع بقاء سوريا تعيش حالتها المأساوية الممتدة منذ بدء الأحداث(xi)، مع استمرار الوضع على حاله، حتى التقى كلاً من وزير الخارجية الأميركي (جون كيري John Kerry)، ونظيره الروسي(سيرغي لافروف Sergey Lavrov)، واتفقا خلال لقائهما على ضرورة العمل من أجل جمع الطرفين المتصارعين في سوريا على طاولة الحوار لوقف النزاع الدموي، إلا أن ذلك الاجتماع لم يتم فيه تحديد موعد للمؤتمر، إلا بعد تعرض الغوطة الشرقية في ريف دمشق، لهجوم بالأسلحة الكيميائية، مما أدى لازدياد الضغوط الدولية لتحديد موعد يضع حداً للصراع في سوريا، وجاء تاريخ ٢٠١٣/١/٢م كموعد من قبل (الأخضر الإبراهيمي لعقد مؤتمر (جنيف"٢")(xii).

من هنا فإن عقد مؤتمر (جينيف"2") جاء بعد التوصل لآلية تفاهم أمريكي روسي، بعدما أثمرت المبادرة الروسية للتخلص من الأسلحة الكيمياوية السورية، لوقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا، حيث استطاعت روسيا إخراج حليفها السوري من خانة الإقصاء الكامل، ومن أي حل حسب طلب المعارضة السورية والدول الداعمة لها، ومحاولة إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بأن الرئيس السوري (بشار الأسد) هو الرجل القوى الذي لابديل عنه لقيادة المرحلة الانتقالية حتى انتهاء فترته الرئاسية في شهر٧/ ٢٠١٤م أو بوصفه على أنه يمثل حائط الصد في مواجهة الجماعات التكفيرية المسلحة، وما يعنيه ذلك لأمن إسرائيل(xiii).

وعلى الرغم من فشل (جينيف"١")، إلا أن أسسه شكلت محور التفاوض الذي جري بين كافة الأطراف المعنية بالأزمة السورية، حيث بدأت علامات التحرك في قيام المبعوث الأممي (الأخضر الإبراهيمي) بزيارة دمشق بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٤م، والتي حمل خلالها خطة أمريكية روسية لإنهاء الأزمة السورية قدمها للرئيس السوري بشار الأسد، وتتمحور هذه الخطة بإنشاء حكومة انتقالية مكونة من وزراء يكونوا محل قبول من قبل الأطراف المتصارعة في سوريا على أن يبقى الأسد في السلطة حتى نهاية ٢٠١٤م، وهي السنة التي تنتهي فيها ولايته الانتخابية ولكن دون صلاحيات(xiv).

من هنا يتضح أن أي اتفاق في(جينيف) يمثل نقطة انطلاق للأمريكيين، وليس مسار لحل الأزمة، كونه هو أكثر ما يسمح بتحقيق الرغبات الأمريكية، والروسية بحل سياسي بعد استحالة الحسم العسكري(xv).

بذلك فقد التقى الدور الروسي والأمريكي في مؤتمر (جينيف"٢") على عدة نقاط هي(xvi):-

١- رغبة أمريكية روسية مشتركة في الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية، وخصوصاً الأمنية، والحيلولة دون انهيارها، وذلك عبر ما تغير من توازنات عسكرية جديدة تميل لصالح الجيش السوري النظامي، وهو ما يخالف أجواء صياغة (جينيف"١")، حيث كانت المعارضة المسلحة هي من يحرز نجاحات.

٢- الاتفاق بين الأمريكان، والروس على أن الأولوية في سوريا باتت هي محاربة الإرهاب، تحديداً المعارضة المسلحة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام (داعش)، وجبهة النصرة واستثناء هذه الجماعات من حضور (جينيف"٢") مع إمكانية دعوة جماعات أخرى إسلامية مسلحة تعمل إلى جانب (الجيش الحر) وهو ما قرأه النظام السوري فرفع من نبرة محاربة الإرهاب بهدف محو الشرعية عن أعمال المعارضة المسلحة

استباقاً لمؤتمر (جينيف"٢") لتبديل قواعد الصراع المسلح برفع شعار محاربة الإرهاب، والعمل على تجفيف منابع التمويل المادي له.

٣- اتفاق الطرفين الأمريكي والروسي على حل سياسي يؤدي لتشكيل هيئة انتقالية مشتركة بين السلطة والمعارضة المعتدلة مهمتها فرض الأمن، والاستقرار مع الانفتاح على معارضة الداخل، والتي تدلل على أنها الأكثر انتشاراً وشعبية، مع إمكانية إسقاط المعارضة الخارجية المتمثلة في الائتلاف الوطني السوري من حساباتها في حال إصراره على عدم حضور مؤتمر (جينيف"٢").

إلا أنه، وعلى الرغم من تلك التفاهمات، وبحلول شهر ٢٠١٤/٥م، كان واضحاً أن عملية جنيف تحتضر، حيث عبر(الأخضر الإبراهيمي) عن أسفه بعدم إحراز تقدم في جنيف معلقاً، بأن الصراع السوري لابد أن ينتهي في نهاية المطاف مع بقاء سؤال مؤلم هو كم عدد القتلى الذين سيسقطون، والدماء التي ستُسكب على الأراض السورية(xvii).

حيث بات أن الواضح بأن الفشل في إيجاد حلول للأزمة السورية يبقى الأبرز على الساحة الدولية والسورية، فعاد الفشل ليلاحق مؤتمر (جينيف"٢") كما مؤتمر (جينيف"١")، في إيجاد حل للأزمة السورية، والعائد لعدد من الأسباب وهي(xviii):-

١- تمسك الطرفين الحكومي، والمعارضة بمواقف جامدة تفتقد للمرونة.

٢- تعمد تغييب إيران عن أي جولة للمفاوضات، رضوخاً لطلب المعارضة السورية، كذلك الموقف السعودي المعارض لحضور إيران، علماً أن إيران طرف إقليمي مهم وفاعل ومحوري في الأزمة السورية.

٣- عدم استفادة المعارضة السورية من أخطائها طوال السنوات السابقة، حيث لاتزال تعاني غياب واضح لاستراتيجية تدير من خلالها توجهاتها وسياساتها في المحافل الدولية، من دون أن تكون خاضعة لتجاذبات قوى إقليمية، ودولية فلم تمتلك أجندة وطنية خالصة.

٤- غياب المرجعية الضامنة لنجاح عملية التفاوض مع عدم تحديد فترة المفاوضات بإطار زمني محدد، بالإضافة لمعضلة تحديد المفاهيم مما يؤدي لاختلال التفسيرات من كلا طرفي الصراع للنصوص، والمواقف.

بذلك كان فشل مؤتمر (جينيف"٢") أمراً متوقعاً في ظل خريطة سياسية إقليمية، ودولية هي غاية في التعقيد، والتشابك، مما كان له انعكاس واضح، أصبح يظهر تكريساً للتناقض بدلاً من كونه وسيلة للوصول للحل، وعلى الرغم من إخفاق وفشل المؤتمر، إلا أنه نجح في جانب آخر، وهو جانب سلبي بالنسبة لسوريا، وشعبها، بما يمثله من استمرار الدعم الدولي، والاقليمي لطرفي الصراع، أي تعزيز الاعتراف الدولي والاقليمي بالنظام والمعارضة معاً، مما ساهم، ويساهم في زيادة أمد الصراع(xix).

وبعد هذا الفشل لمؤتمر (جينيف"٢") ونفاذ محاولات (الإبراهيمي) لإيجاد حل سلمي في سوريا قدم تصوراً لمجلس الأمن الدولي، يتمحور حول تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢١٣٩) المعني بإيصال المساعدات الإنسانية، ومن ثم خفض العنف، ووقفه، وتشكيل هيئة تنفيذية تؤدي إلى الانتقال إلى سورية جديدة وتنظيم حوار وطني، وإجراء مراجعة للدستور، وتنظيم انتخابات على أساسه، وإنهاء تدفق الأسلحة إلى سوريا.

وبعدما أن قدم (الإبراهيمي) تصوره، قدم استقالته من مهمته في سوريا معلناً عن فشله، وفشل المجتمع الدولي في التوصل إلى حل للأزمة السورية، حيث قال في كلمته أمام مجلس الأمن: إن على "داعمي المعارضة"، وليس الأمم المتحدة، العمل على توحيد فصائلها، مشيراً إلى أن عدد المجموعات المعارضة المسلحة يصل إلى حوالي ألف(xx).

وليضيف (الإبراهيمي) أيضاً في محاضرة ألقاها بمجلس الأمة الجزائري تحت عنوان (الثورات العربية حقيقة سراب أم مؤامرة)، قال: أن سبب إخفاق الحل السياسي هو وجود دول إقليمية ودولية لا تزال غير جاهزة لمساعدة

السوريين على الحل، ويبقي الأمل الوحيد في التقارب الأميركي الروسي، وإن الخطر الذي يهدد سوريا حالياً ليس التقسيم، بل (الصوملة) نسبةً إلى حالة الصومال وما أصابها من تفكك، وانهيار أي أن "تنهار سوريا الدولة، ويسيطر أمراء العصابات على الأرض، حيث اتسعت المعارك لتشمل أغلب مناطق البلاد، موضحاً أن الخيار الوحيد الذي يجب على جميع السوريين العمل عليه هو عملية سياسية عن طريق التفاوض، وأن الانهيار الأمني في سوريا أصبح أكثر وضوحاً، ويجب التوصل إلى هيئة انتقالية كبداية للتغيير لإنهاء العنف في سوريا داعياً إلى نشر قوات حفظ سلام "قوية" في سوريا من خلال مجلس الأمن الدولي، وترجمة الجزء الفعال من وثيقة جنيف في صيغة قرار دولي ملزم(xxi)

- **(ستيفان دي ميستورا Staffan de Mistura) يخلف (الأخضر الابراهيمي)** كمبعوث خاص للأمم المتحدة والجامعة العربية:

بعد أن قدم (الأخضر الابراهيمي) استقالته، أعلن الأمين العام للأمم المتحددة (بان كي مون) بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٠م، تعيين الدبلوماسي الايطالي/السويدي (ستيفان دي ميستورا) مبعوثاً خاصاً إلى سوريا خلفا (للأخضر الإبراهيمي) إلا أن كثيرون إعتبروا مهمة المبعوث الجديد شبه مستحيلة، بسبب فشل من سبقوه، وهو ما دعا الأمين العام للأمم المتحدة للاعتراف بذلك ضمنياً عند رده على سؤال عما اذا كان بإمكان (ستيفان دي ميستورا) الاتيان بأي جديد فقال:" بأنه سيجلب كل خبرته، ومعرفته إلى هذه المفاوضات الصعبة، ولذا فأنا واثق بأنه سيتمكن من أداء دوره كمبعوث خاص(xxii).

علماً أن (بان كي مون) سبق ذلك وقبل تحديد هوية المبعوث الجديد بتاريخ ٢٠١٤/٥/٢٠م، بأن حذر من أنه لن يكون للوسيط الجديد (عصا سحرية) لتسوية النزاع، حيث يرث مهمة صعبة، فمنذ استقالة (الإبراهيمي)، وصلت العملية السياسية التي تدعمها الأمم المتحدة، والتي تتلخص في تشكيل حكومة

انتقالية بتخلي الرئيس (بشار الأسد) بموجبها عن قسم من صلاحياته إلى طريق مسدود(xxiii).

إلا أن (ستيفان دي ميستورا) حاول مع بدء مهمته تبني دبلوماسية مختلفة عن تلك التي تبناها (الإبراهيمي وعنان) من قبله، حيث التقى بعديد من قادة الدول الدولية، والإقليمية ذات العلاقة بالأحداث في سوريا بالإضافة للمعارضة وكلاً من إيران وحزب الله، كمحاولة منه للعودة للمسار السياسي المتوقف، وقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن جولاته حدد فيها الخيارات المطروحة، ومع مضى الأيام لم يتغير الوضع، أو يتقدم نحو حلول، فسوريا تحترق من الداخل فيما تنتظر الأطراف الإقليمية (السعودية وتركيا وإيران) الفرصة للحصول على الحصة التي تريدها في سوريا، ومن خلفها، وتدفع النيران اللاجئين للهروب عبر الحدود مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مما عقد من جهود الحل، والتفاوض بين طرفي النزاع الرئيسيين النظام، وقوى الثورة(xxiv).

ومع استمرار الوضع السوري الصعب فلم تنجح أي من الجهود الدولية، أو الاقليمية في حل الأزمة السورية، والتي ومع مرور الوقت تزداد صعوبة، وتعقيداً، حيث قتل ما يزيد عن مائة ألف شخص وشرد ما يزيد عن ستة ملايين خارج، وداخل سوريا، وكذلك اعتقال عشرات الألاف، مع عدم توحد المعارضة السورية، ونشوء تنظيمات مسلحة متماثلة مع القاعدة(xxv).

لتبقي مهمة المبعوث الجديد تراوح مكانها بدون أي حلول في الأفق للأزمة السورية، في ظل تأكيداته بأن الحلول للأزمة تبقى سياسية، على الرغم من أن أصوات القذائف هي الأعلى على الساحة السورية.

**ثالثاً/ الاحجام عن التدخل في سوريا:**

تنحو الثورات، خصوصاً في الدول التي تحظى بمكانة استراتيجية، وموقع جغرافي مميز، إلى اجتذاب التدخلات الخارجية، والتي تتحول في بعض

الحالات إلى نزاع إقليمي، وأحياناً دولي، فيما تستدعي الثورات التدخل الخارجي لأسباب مختلفة منها الدفاعي، ومنها الهجومي(xxvi).

من هنا لابد من الوقوف على سبب أحجام الدول العظمى، عن التدخل الدولي الإنساني لوقف الانتهاكات المتزايدة في سوريا، برغم أنها تحظى بمكانة استراتيجية، وموقع جغرافي مميز وعلى الرغم أيضاً أن تلك الدول تدخلت في ظروف مشابهة في دول أخرى، تعرض مواطنيها محل التدخل لانتهاكات إنسانية، إلا أن تلك الدول والمنظمات في الحالة السورية اكتفت بإرسال بعثات ومبعوثين، ومؤتمرات دولية، وبعثات مراقبة ولجان تقصي حقائق على المستويين الإقليمي (جامعة الدول العربية)، أو الدولي (الأمم المتحدة)(xxvii).

ويبقى الواضح مع تتبع الأزمة السورية أن هناك وجود لبعض الحيثيات التي قد تكون أدت للإحجام عن التدخل في سوريا، والمتمثلة بـ:-

١- استناد النظام السوري إلى تحالفات إقليمية، ودولية تراهن على بقائه، وإنهاء الأزمة، كما يتضح على الصعيد الإقليمي، في الدعم الإيراني اللامحدود، مع جزء كبير من الحكومة العراقية إلى جانب قوى أساسية في لبنان ومنها حزب الله الذي يشارك إلى جانب قوات النظام السوري في القتال، بالإضافة للصعيد الدولي بما يمثله الدعم الروسي، والصيني مادياً، وعسكرياً إلى جانب دعمهم الغير محدود في مجلس الأمن الدولي، حيث ينطلق هذا التحالف الإقليمي الدولي مع النظام السوري من خشية التدخل الدولي في الأزمة السورية، الذي من الممكن أن يفضي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى فتح المجال لصراعات إقليمية خطيرة(xxviii).

٢- وجود انقسام داخل مجلس الأمن الدولي بشأن معالجة الأزمة السورية، بسبب وقوف روسيا، والصين ضد أي قرار بالتدخل العسكري في سوريا، مع وقوف الولايات المتحدة الأمريكية، ودول غربية مع التدخل هناك، فتحولت الأحداث في سوريا إلى ما يمكن أن يندرج تحت مسمي صراع دولي بين القوى الكبرى نتيجة عدم وجود إجماع غربي على أي تدخل يقوده

حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو أي جهة أخرى(xxix)، ومما زاد من حدة ذلك الانقسام الدولي حول سوريا، هو تباعد القوى الاقليمية المؤثرة حول الملف ذاته فتركيا، والسعودية، ومعها دول الخليج تساند الثوار بقوة، وهناك إيران ومعها جزء كبير من الحكومة العراقية وقوى سياسية في لبنان، ومنها حزب الله اللبناني، جميعها تدافع عن النظام وتقف إلى جانبه، هذا التوزع الحاد للقوى الإقليمية، والدولية أضفي على الأزمة أبعاداً دولية حيث أصبحت الأحداث في سوريا بمثابة صراعاً دولياً بامتياز(xxx)، ويبقى من الواضح عدم امكانية تجاوز هذا الانقسام لاعتبارات الأطراف المقررة في مجلس الأمن الدولي.

٣- عدم توفر دعم اقليمي للتدخل العسكري، حيث أدى التفاوت، والتضارب في مواقف الدول العربية لفشل الجامعة العربية بالقيام بأي دور يذكر في تدبير هذا النزاع، فإذا كانت الجامعة العربية اتخذت موقفاً مؤيداً لقرار مجلس الأمن الدولي المتعلق بالأزمة الليبية، وطالبت بتدخل عسكري لحماية المدنيين، إضافة إلى مشاركة دول عربية في عملية حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا، إلا أن هذه الشروط غير متوفرة في الحالة السورية(xxxi)، فمصر تعارض أي تدخل أجنبي في سوريا، فيما طالبت قطر بإرسال قوات عربية لحفظ السلام، بينما ترفض الجزائر فكرة التدخل نهائياً لتعارضه مع مبدأ السيادة، كذلك المغرب الرافضة للتدخل مع تأكيدها على أهمية الحل السياسي، وإعطاء دور أكبر للدور الإنساني في سوريا(xxxii).

٤- عدم وجود ترحيب بالتدخل الخارجي من قبل القوى الثورية في سوريا، حيث رفض أغلبها أي تدخل خارجي، والإتجاه العام داخل فصائل المعارضة يميل لمعارضة أي تدخل من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، عدا (المجلس الوطني السوري)(xxxiii).

بناءً على ما سبق، فالأزمة في سوريا تشكل واحدة من أكبر التحديات التي تواجه صانعي السياسات الغربية، في المنطقة والتي تمر بمرحلة تغير سريع، فالتدخل العسكري في سوريا ليس من السهولة تبريره، لعدم انعزال النظام السوري، أو وجود إجماع إقليمي دولي، أو طلب من الداخل السوري يعطي الحجة القانونية له، كون أن موضوع انتهاء الحملة العسكرية في ليبيا وأسر وقتل القذافي ما زال يدور حولها نقاش بين عديد من الدول والمنظمات التي رفضت تفسير حلف شمال الأطلسي (الناتو) ودول التحالف، لقرار مجلس الأمن الدولي (١٩٧٣) الذي كان مبرراً للتدخل، والذي تذرعوا من خلاله بأن اقامة منطقة الحظر الجوي فوق ليبيا لحماية المدنيين، لا يمكن أن يكون ممكنا من دون قصف واسع النطاق، وهذا التفسير المتطرف لقرار مجلس الأمن، هو ما شكل صعوبة في التوصل إلى اتفاق دولي بشأن سوريا، حيث تشعر دول عدة بالقلق إزاء عواقب أي قرار ضد سوريا، خصوصا روسيا والصين، ويمكن أن يكون الفيتو في مجلس الأمن الدولي منطلقا من ذلك التخوف(xxxiv)، ومن هنا لم تتوفر الشرعية الدولية للتدخل في الحالة السورية، التي تم تعطيلها نتيجة ذلك الفيتو ضد أي قرار يشكل مدخلاً للتدخل(xxxv).

حيث استخدمت روسيا والصين الفيتو ضد قرارين في مجلس الأمن الدولي، بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٣م و٢٠١٢/٢/٤م، يتعلقان بالأوضاع في سوريا، ويتضمنان شيء من التدخل بحجة إنقاذ المدنيين السوريين، ودعوة الرئيس بشار الأسد لترك السلطة، ولتبدأت تبرز صورة الصراع الدولي حول سوريا وظهور أشكال الانقسام بين الدول الكبرى في تقييمها لما يجري على الساحة السورية(xxxvi)..

من ناحية أخرى، فالمعارضة، وقوى الثورة في سوريا غير موحدة، والقوى السياسة منقسمة مذهبياً وفكرياً، مما سيجعل التدخل أصعب، وأعلى تكلفة، وبالتالي سيقود إلى وضع داخلي معقد سياساً، وعرقياً، ومذهبياً أكثر مما هو موجود، الأمر الذي يمثل تحدياً، وعبئاً ثقيلاً على أي نظام يتولى إدارة شؤون

البلاد مستقبلاً، بالإضافة أن على المتدخل الخارجي، وخصوصاً اذا ما احتاج إلى تدخل برى، أن يضع سوريا وحدودها في حساباته، كونها ستعود عليه بتكلفة عالية جداً داخل سوريا مالياً، وبشرياً، وسياسياً(xxxvii).

**رابعاً/ تقييم نتائج الاحجام عن التدخل في سوريا**

إذا ما نظرنا للأزمة السورية، ومستويات تطورها التي ناقشناها سابقا بالإضافة للحيثيات التي أدت للإحجام عن التدخل، نجد أنها تمثل حالة اختبار ضعيفة جداً لتطبيق مبدأ (مسؤولية الحماية) على أرض الواقع والعائد لجملة من تلك المستويات، والحيثيات.

فعلى الرغم من مقتل عشرات الآلاف في الصراع السوري، فإن توازنات القوى بين الولايات المتحدة، وروسيا منعت تطبيق مبدأ (مسئولية الحماية)، حيث ظهر أن القوى الكبرى مهتمة بإسقاط النظام، أكثر من حماية السكان، بل إن القوى الدولية، والإقليمية المتنافسة، دعمت البيئة غير الآمنة للسكان بتمويل النظام والمعارضة بالأسلحة، ومع أن الاتفاق الروسي الأمريكي على نزع الأسلحة الكيميائية السورية أجل التدخل العسكري الأمريكي، وأعطي أولوية للمحادثات السلمية من جانب، فإنه كشف عن معضلة إهمال حماية السكان مقابل تحقيق مصالح تلك القوى، خاصة أن المعارك لم تتوقف، والضحايا لا يزالون يتساقطون(xxxviii).

فالانقسام الاقليمي والدولي يعتبر المعضلة الأكبر للأزمة السورية والسبب الرئيسي لإطالة أمدها وتحولها إلى ساحة صراع بين الثوار وقوى المعارضة من جهة، والنظام، وأنصاره من جهة أخرى(xxxix).

هذا التحول للنزاع السوري من داخلي إلى نزاع إقليمي دولي يعكس صراعاً استراتيجياً بين مختلف القوى المنخرطة فيه، ويهدف لتحديد مستقبل النظام الدولي، والمنطقة وأمنها حيث تتنوع أساليب الصراع فيها بين الاقتصادي،

والسياسي، والعسكري، من هنا فمن غير الممكن إنهاء النزال في سوريا، إلا عبر مساومة دولية إقليمية تتمثل فيها مصالح الجميع(xl).

بالإضافة لذلك فإن تطييف النزاع السوري هو معضلة أخرى، كون سوريا أيضاً تختلف تماماً عن ليبيا من حيث التجانس العرقي، والطائفي، فأكثر من ٩٠% من سكان ليبيا هم من العرب السنة، بينما الخليط الطائفي المتنوع في سوريا يجعل التدخل أكثر صعوبة(xli).

هذا المستوى من الصعوبة لما وصلت إليه الأزمة السورية، نابع من عدة نقاط، حيث فشل النظام السوري في حلها داخلياً، ثم فشل الجامعة العربية في حلها عربياً، ثم الفشل في إيجاد حلول دولية، وإقليمية، وهو فشل نابع من تعارض الأطراف المعنية بالأزمة السورية (xlii).

من هنا يبقى أن الإحجام عن التدخل تدفعه مصالح أيضاً كما التدخل المباشر عبر قرارات أممية، ولابد أيضاً أنه بدوره سيترك أثر مباشر، وغير مباشر على سيادة الدولة التي تدور على أرضها المواجهة، وهو ما سوف نحاول تبيانه لاحقاً.

- **المصالح الدولية ودورها في تفعيل التدخل أو الإحجام عنه:**

أظهرت الأزمة السورية كم أن الوضع الدولي ملتبس غير مفهوم، حيث أن ما يبدو واضحاً هو أن الجغرافيا السياسية العالمية لا تحمل حلاً لما يجري في سوريا، سواء بالتوافق بين الأطراف المختلفة (الغرب، وروسيا)، ولا عبر التدخل العسكري من قبل الدول الرأسمالية، لأن روسيا تعتقد أنها وحدها المعنية بما يجري، وأن أي حل يجب أن تقرره هي، وأن البلدان الامبريالية الأخرى القديمة لم تعد قادرة على التدخل العسكري نتيجة وضعها الاقتصادي المتهاوي، كما أظهرت الأزمة السورية أيضاً عودة للصراع من أجل تقاسم العالم بين رأسماليات قديمة (أمريكا، وأوروبا) ورأسماليات جديدة (روسيا، والصين)، فكانت المسألة السورية هي المفصل لإظهار هذا الوضع، والكشف عن الانقسام الجديد للعالم،

الذي بدوره لربما يؤدي إلى عودة الثنائية القطبية، لكن ليس بمفهومها القديم، بل بين محورين رأسماليين، وليس محور امبريالي، وآخر اشتراكي كما كان خلال الحرب الباردة(xliii).

فعلى الرغم من التنازع الجلي على الهيمنة على المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، فإن إرادتهما قد التقتا على رعاية محادثات جنيف، لتمرير حل سياسي للأزمة السورية، رغم التباين الواضح بين الطرفين حول مآل هذه العملية، الذي لا يمكن معه أن تؤول لعملية سياسة مستقرة تؤدي لانتهاء الحرب، أو مقاومة الانهيار للأوضاع برمتها، في ظل وجود نزعة انسحابيه أمريكية من المنطقة واستراتيجية متذبذبة تجاه سوريا، بسبب انشغالها بتشكيل إدارة جديدة في البيت الأبيض، إلا أن روسيا تخطو باتجاه تحقيق مكاسب من انخراطها في الحرب السورية، وتمددها في المنطقة من بوابة دمشق، مع عدم نسيان المؤثر من قبل الراعي الإقليمي لطرفي الصراع على الأوضاع، والطرفين الدوليين، حيث أنهما ليسوا بوارد التنازل عن أية مكاسب بحجة الوصول لتسوية(xliv).

إلا أن المتغير الأبرز في الصراع الدولي على سوريا، يبقي في الدعم الروسي القوى للنظام السوري، الهادف لاستغلال الأزمة السورية كمحطة لاستعادة مكانتها، ودورها، أو بالحصول على نظام تقاسم النفود في الشرق الأوسط، وفرض احترام هذا النظام على الغرب، من خلال ذلك تحاول روسيا إقناع الغرب بعدم إمكانية رسم خرائط الجغرافيا السياسية في سوريا، والمشرق العربي من دون التعاون معها، وضمان مصالحها في المنطقة، في حين تسعي الولايات المتحدة الأمريكية، عبر تمديد القتال لإخراج سوريا غير قادرة أن تشكل تهديداً لإسرائيل، أو أي دولة أخري في المستقبل، كما حصل مع العراق.

أما في سوريا ضعيفة الموارد، فأسباب تغيير النظام من وجهة نظر أمريكية أقل من الأسباب الداعية لبقائه، والدافع الوحيد لتغيير النظام هو الجغرافية السياسية السورية، فالنظام السوري هو وكيل موثوق للنظام الإيراني، يعمل كقناة لتزويد

الأسلحة إلى حزب الله، مع سعي النظام الإيراني بالمضي قدماً لتحقيق طموحه النووي، وهذه النقطة من الممكن أن تكون المحفز الوحيد لإدارة (باراك أوباما Barack Obama)، أو أي إدارة أمريكية بعدها للتدخل في سوريا، في حين أن محفز مثل هذا قد يبدو غير كاف للشروع في أي تدخل(xlv).

وبما أن للمصالح دور هام، وفاعل في الدفع باتجاه التدخل، فهو أيضاً له دور هام ومقرر في عدم التدخل، خشية من ضياع تلك المصالح، لما تفرزه تشابكات الأحداث، التي بدورها تصعب عملية الحفاظ على تلك المصالح واستمرارها.

وهو ما يمكن أن نلاحظه عند النظر إلى موقع سوريا الجغرافي، وما يحيط بها من قوى أقوى منها بكثير، سواء قوى متاخمة لحدودها، أم غير متاخمة لها، إلا أن لتلك القوى الدولية منها والإقليمية مصالح مباشرة في الداخل السوري، ومتضاربة فيما بينها سرعان ما انتقلت إلى داخله بفعل الجغرافيا السياسية لتؤسس حدوداً ملتهبة بين المعسكرين المؤيد، والمناهض للنظام السوري داخل الإقليم، وحدوداً ملتهبة أيضاً أبعد مدى للعداء (السني – الشيعي) الذي يتكرس، ويتجدر حالياً بفعل التغذية الإقليمية والدولية(xlvi)، فالتدخل الدولي هو نتاج مصالح دول، وبالتالي حاجة هذه الدول للتدخل، ومقدرتها عليه، وقد كانت سوريا خلال السنوات السابقة معرضة للتدخل حيث كان العمل الأمريكي منطلقاً من ضرورة تحقيق تغيير يقضي لتشكيل نظام "طوائفي" كما في العراق، فكانت لخطة اغتيال رفيق الحريري، وكذلك غازي كنعان المراد لهما أن تشكلا ضغطاً أمريكياً دولياً على السلطة السورية، يقود لتحقيق انقلاب داخلي(xlvii)، إلا أن المردود كان بالعكس، حيث قادت الأحداث لتماسك السلطة وليس تفككها.

بالإضافة لاعتبار آخر ألا وهو ما كشف عنه من وقوع سوريا فوق مستنقع من كميات هائلة من النفط، والغاز، وهو ما يفترض تفاوض على مستقبل مصالح القوى الدولية الكبرى في المنطقة، وبالأخص المصالح الأمريكية، والروسية(xlviii).

- **مستقبل السيادة الوطنية في سوريا:**

لا يمكن الحديث عن وجود دولة دون سيادة، كون ذلك ينفي الوجود القانوني للدولة حسبما كرسته معظم المواثيق الدولية، حيث نص ميثاق الأمم المتحدة على المساواة في السيادة حسب المادة الثانية(الفقرة الأولي) ليأتي المفهوم السياسي للسيادة مؤكداً أيضاً أن الأساس القانوني لا يكفي لتجسيد السيادة، إن لم يكن هناك قوة فعلية تتمتع بها الدولة، وتمكنها من فرض سيادتها الداخلية والخارجية.

وانطلاقا من أن السيادة لها مظهران داخلي وهو (ما يعني امتلاكها القدرة على ممارسة سيادتها على إقليمها، والأفراد)، وخارجي(عدم خضوعها لدولة أجنبية) بالإضافة لما تمثله السيادة من خصائص كـ (الإطلاق، والشمول، والسمو، والدوام، وعدم القابلية للتفتيت) ما يؤكد بما لا يدع مجال للبس، بأنه لا توجد في الدولة الواحدة سوى سيادة واحدة، وهو وما دفعنا لمحاولة تلمس ما أصاب السيادة السورية خلال مراحل الثورة، ومحاولات النيل منها داخلياً، وخارجياً.

**أ- داخلياً:**

إذ ما نظرنا إلى الحدود السورية خلال الثورة المشتعلة فيها، فإنها أصبحت حدود خارجة عن سلطة النظام، تتدفق عبرها شحنات الأسلحة، وأعداد كبيرة من المتطوعين للانضمام إلى الجماعات الاسلامية، المتشددة وبالأخص الحدود السورية مع العراق وتركيا.

حيث أتاحت هشاشة الأوضاع في سوريا، وعدم القدرة على ضبط حدودها، بإعطاء الفرصة لقدوم منتمين لتيار السلفية الجهادية من الجزائر، وليبيا، وتونس، ومصر، وكذلك ما تشير إليه المعلومات من انتقال نشاط تنظيم القاعدة من جزيرة العرب من اليمن لسوريا برعاية المخابرات الأمريكية، والسعودية، كما تشير أيضاً بأن العرب في منطقة وزيرستان، والمناطق التي تنشط فيها طالبان باكستان يغادرون لسوريا، حيث تغض المخابرات الباكستانية العين عنهم للتخلص منهم(xlix).

هذا بدوره أدى لأن تقطعت أوصال الدولة السورية، حيث دخلت الثورة هناك إلى حرب أهلية طاحنة بين النظام السوري، والأطراف المناوئة له، ثم ازداد الأمر سوءاً بوقوع انقسامات، واقتتال بين جبهات المعارضة، في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية.

وبما أن النزاع السوري نادر الطابع، كونه أول صراع دولي متعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، فإن التوصل لتسوية له يحتاج إلى إرادة دولية، وتهدئة إقليمية، ومن الممكن أن تساعد المخاوف من استفحال التطرف للتوصل إلى تسوية تمنع التفكك لأن الحرب السنية الشيعية إن بدأت، ستدوم طويلاً، وستكون مدمرة ومهدرة للدولة السورية وسيادتها(l).

حيث أن الدويلات الجهادية كشفت عن حالة الضعف البنيوي، والهشاشة الهيكلية لدول المنطقة، فتحولت بعض الدول لساحات صراع، واقتتال داخلي، وتدخلات دولية كما في سوريا، مما أزاح الستار عن واحدة من أعقد المعضلات التي تواجه المنطقة برمتها، وهي معضلة الدولة، والسيادة مع عدم قدرة الدولة على السيطرة على أراضيها، أو حماية حدودها، أو تحقيق الأمن لمواطنيها(li).

وكما يحتاج حل الأزمة السورية إلى توافق الأطراف، فعملية توحيد المعارضة المسلحة أيضاً تحتاج لتوافق فيما بين الأطراف الخارجية الداعمة، والتي تمارس سيطرة على مناطق نفوذ مختلفة للمعارضة ذلك أنه خلال الفترة السابقة ارتسمت طريقة اقتسام نفوذ بين الدول الداعمة للحراك المسلح فوق مناطق المعارضة حيث لتركيا، وألمانيا نفوذاً واسعاً في منطقة الأكراد في شمال شرق سوريا، وفي محافظة (دير الزور، والحسكة) مثلاً يقع النفوذ العسكري السلفي (كتائب أحرار الشام وجبهة ثوار سوريا) المدعومة من تركيا وليبيا وبعض دول الخليج، وفي محافظتي (حلب وحماة) تذهب السيطرة للمجلس العسكري، والإخوان المسلمين بتنسيق مع تركيا، وعليه تتقاسم المعارضة مناطق نفوذ داخل سوريا، مما يجعل تشكيل كيان عسكري موحد أمراً صعباً بسبب الاختلاف في

الرؤى الأيديولوجية من جانب، والديموغرافيا التي تتشكل منها بعض المناطق من جانب آخر(lii).

هذا بدوره سيغذي الشحن الطائفي والمذهبي في سوريا الذي يعتبر أحد مصادر جذب هذه الفئات لخوض المعارك، وسوف يكون العنف في سوريا أكثر تركيباً، كونه يتأسس على منطق طائفي، سيكون فيه القتل، والعنف، والحرب على الهوية، وهو ما يهدد التركيبة الاجتماعية، والسياسية للعالم العربي في مشرقه، حيث أن العنف الطائفي سبق، وأن أدى لتفكيك العراق، وضرب وحدته برعاية أمريكية، واليوم يتكرر العنف في سوريا برعاية أمريكية خليجية تركية(liii).

من هنا فإن صعود ما يعتبر أمراء الحرب يؤكد بأن التسلط والإجرام سيمزق سوريا بعد الصراع، مما سيكون له تداعياته على فرص إصلاح الدولة، وإعادة إنعاشها، حيث أن مستويات الدمار الكبير في مجمل الحياة السورية سيتطلب مساعدات، واستثمارات أجنبية فورية، وكبيرة لإصلاح سوريا بعد هذا الصراع، وهو ما كشفت عنه دراسة اقتصادية من أنه وفي حالة انتهاء الصراع في سوريا عام ٢٠١٤م، فإن إعادة بناء الدولة سيتطلب (١٦٥ مليار دولار أمريكي) أي ما يعادل مجموع (١٨) ميزانية سنوية سورية، وسيستلزم وقت يتراوح بين (١٥ – ٢٥) عام، فماذا لو استمر(liv)، وأين ستكون سوريا وسيادتها.

**ب- خارجياً:**

منذ أن أصبحت الدولة السورية عضواً مؤسساً في منظمة الأمم المتحدة، لم تتعرض عضويتها لأي اعتراض كالذي تعرضت له عضويتها في جامعة الدول العربية، وفي منظمة التعاون الاسلامي، حيث طالب الائتلاف السوري المعارض بتاريخ٢٠١٣/١/١١م، بتسليمه مقعدي سوريا في الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، إلا أن ذلك لم يتحقق في الامم المتحدة، مع تحققه في الجامعة العربية، فتم شغل مكان الرئيس السوري بمعارض سوري في قمة الدوحة المنعقدة بتاريخ

٢٠١٣/٣/٢٦م، وهو ما تم لمرة واحدة فقط في هذه القمة، لتعود الجامعة العربية على الرغم من تكرار المطالبات بسحب المقعد من النظام السوري(lv).

وبينما تعرضت سيادة الدولة السورية لعديد من الخروقات، في ظل منظمة دولية كالأمم المتحدة، وهي منظمة سياسية تسيطر عليها السياسة الدولية، فلم تتصرف، أو تتصدي للتوغل العسكري التركي العدواني في الأراضي السورية، أو خروقات سلاح الطيران العسكري الإسرائيلي، وتنفيذ ضربات داخل الأراضي السورية.

إلا أن العدوان الأعتى للسياسة الدولية على سيادة الدولة السورية، يبقى بالذي ابتدأ في عام ٢٠١١م، ولم ينته بعد، وهو (التدخل الخارجي الخفي والحرب بالوكالة)، حيث لا يمكن أن يُصدَق من يقول بأن التخطيط الخارجي لم يكن سابقاً، ومواكباً لما جرى، بالرغم مما كان للحكم من أخطاء، إلا أن العدوان تجاوز بكثير تلك الأخطاء، حيث كان من الممكن لهذا العدوان، والتدخل، وهو صنيعة عشرات الدول، أن ينهي كيان الدولة السورية، لولا صمود النظام السوري مدعوماً من روسيا والصين وإيران(lvi)، لتبقى السيادة رهن الإرادات الدولية بأمورها السيادية، والعامة، والأمنية سواء الروسية، أو الايرانية، أو الأطلسية والأمريكية.

و يبقي السؤال المطروح والأهم، ما هو سوري في هذه الحرب على أرض سوريا، حيث أن أكثر من (٥٠%) من الشعب السوري قد تم تهجيره، وأكثر من (٢٢٠ ألف قتل)، وأكثر بكثير مصاب أو في المعتقلات، وأكثر من (١٢مليون) سوري بحاجة إلى مساعدة إنسانية ملحة، حسبما أعلنتهً منظمة العفو الدولية، وبالإضافة إلى هذه الكارثة الإنسانية، فمعظم الأرض، والبنى التحتية السورية قد تم تدميرها(lvii).

**الخاتمة:**

على الرغم من أن ما يجري على الأرض السورية من وصول الصراع إلى صدام دامي تتساقط فيه الضحايا على مدار الساعة من كلا الأطراف

المتصارعة ليفوق عددها ما حدث في دول أخرى استدعت التدخل الدولي تحت حجج حماية المدنيين ضد الانتهاكات التي يتعرضون لها، إلا أن سوريا، ولخصوصيتها الجيواستراتيجية جعلت منها ساحة لمعركة إضافية في صراع بين القوى الإقليمية، والدولية على الأرض السورية، لتكون بين القوى الإقليمية فيما بينها من ناحية وبين القوى الدولية والإقليمية من ناحية أخرى، وبين القوى الدولية فيما بينها من ناحية ثالثة.

وهو بدوره ما دفع الأزمة السورية للدخول تحت مفهوم آخر من مفاهيم النظام الدولي وهو الإحجام عن التدخل لعديد من المصالح، إحجام عن التدخل تحت ولاية الأمم المتحدة، ومبدأ (مسؤولية الحماية)، الذي ما فتئت تنادي بها الدول الكبرى، إلا أن الواضح أن ما يجري على الأراضي السورية هي حرب حقيقية وتدخل من نوع آخر، بدخول أطراف إقليمية، ودولية إلى جانب أطراف الصراع تستخدمها كحرب بالوكالة، وهو ما سوف يؤدي بشكل مباشر إلى تفتيت الأراضي السورية وضياع سيادتها مثلما يحدث في أي تدخل يسبقه قرارات أممية صريحة، أم غير صريحة، تفقدها الفوضى الدولية منطقها.

وعلى الرغم من التبريرات التي تساق من قبل الدول الإقليمية والدولية بأن سوريا لم تحظى في مجلس الأمن الدولي على قرارات للتدخل بسبب الموقفين الروسي والصيني، إلا أن دخول الأطراف سواء روسيا، وإيران، وحزب الله، إلى جانب النظام في محاربة التنظيمات المسلحة المدعومة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، وقطر)، وبمباركة، ودعم أمريكي أوروبي، أدخلها في حرب مستعرة تحرق الأرض السورية وتستنزف كلا الأطراف المتصارعة للوصول إلى إنهاكها، ومن ثم إنهاك الدولة، لتدخل الدولة السورية في وضع قاتم لما سوف تؤول إليه الأمور هناك، حيث ما جرى، ويجري قد أضاع سوريا الدولة الموحدة بسيادتها، وترابها، وأعطى ملامح صورة سوريا في المستقبل سوريا المقسمة إلى قطاعات إثنية، وطائفية، وعرقية.

**المراجع**:-

١- مي مجيب: الجغرافيا المأزومة "الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات"، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد(١٩٧)، القاهرة، يوليو، ٢٠١٤م، ص١٩
٢- عزمي بشارة: سورية درب الآلام نحو الحرية .. محاولة في التاريخ الراهن، المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣م، ص٥٢٢
٣- عبد الوهاب بدرخان: رهانات متداخلة "السياسة الخارجية السورية وإدارة الأزمة"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد (١٩٢)، القاهرة، يوليور،٢٠١٢م ، ص٩٦
٤- انظر قرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٠٤٢) الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٤/١٤م على الرابط التالي
https://documents-ddsny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N12/295/26/PDF/N1229526.pdf?OpenElement
٥- مؤتمر جنيف ٢.. مفاوضات حول السلام المفقود في سوريا، صحيفة العرب، العدد (٩٤٤٦)، ٢٠١٤/١/٢٢م، ص٧
٦- مؤتمر جنيف ٢.. مفاوضات حول السلام المفقود في سوريا، مرجع سبق ذكره، ص٧
٧- صافيناز محمد أحمد: حلول صعبة "تعقيدات الأزمة السورية في جنيف(٢)"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد (١٩٥)، القاهرة، يناير،٢٠١٤م، ص١٣١
٨- الأزمة السورية والحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي.
http://hawarnews.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-
٩- رابحي لخضر: التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلفايد– تلمسان، الجزائر،٢٠١٤م – ٢٠١٥، ص٣٣٠

١٠-استقالة كوفي عنان من منصب المبعوث الدولي الى سورية.. وروسيا تأسف لقراره.
https://arabic.rt.com/news/591238-
١١-الأزمة السورية والحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي. مرجع سبق ذكره.
١٢-مؤتمر جنيف ٢.. مفاوضات حول السلام المفقود في سوريا، مرجع سبق ذكره، ص٧
١٣-صافيناز محمد أحمد: حلول صعبة "تعقيدات الأزمة السورية في جنيف(٢)"، مرجع سبق ذكره، ص١٣٠
١٤-إبراهيم غالي: الحسم الوشيك "مؤشرات رحيل بشار الأسد"، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد(١٩١)، القاهرة، يناير، ٢٠١٣م ، ص١٠٧
١٥-المرجع السابق، ص١٠٦
١٦-صافيناز محمد أحمد: حلول صعبة "تعقيدات الأزمة السورية في جنيف(٢)"، مرجع سبق ذكره، ص١٣١
17- United Nations,(13 May 2014) Transcript of press briefing with the Security-General and Lakhdar Brahimi , joint special representative for Syria,
http://www.un.org/apps/news/infocus/Syria/press.asp?sID=45
١٨-صافيناز محمد أحمد: الإدارة الغائبة "آفاق تسوية الأزمة السورية بعد جنيف(٢)"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد (١٩٦)، القاهرة، إبريل، ٢٠١٤م، ص١١٦
١٩-المرجع السابق، ص١١٦
٢٠-الأزمة السورية والحل المتمثل بمشروع سوريا الديمقراطي، مرجع سبق ذكره.
٢١-الإبراهيمي يحذر من "صوملة" سوريا.
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/5/22/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%
٢٢-تعيين ستافان دي مستورا مبعوثا دوليا الى سوريا
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/07/140709_syria_de_mistura_new_envoy

٢٣-بان يعلن رسميا تعيين دي ميستورا مبعوثا إلى سوريا
http://www.dw.com/ar/%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%B9%D9%84% D9%86-%D8%B1 % D8%
٢٤-إبراهيم درويش: عام على تولي دي ميستورا مهمة المبعوث الدولي الخاص.. يؤمن بالحلول الإبداعية الخلاقة.. بدأ بالتجميد وجنيف٣ وانتهى بفرق العمل.. ولا يزال يؤمن بحل
http://www.alquds.co.uk/?p=380215
٢٥-أحمد نوفل، جواد الحمد، وآخرون: الأزمة السورية في ضوء المبادرة الروسية واحتمالات الضربة الامريكية في ٢٠١٣، شهرية الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عدد (٣١)، الطبعة الأولى، عمان، ٢٠١٤، ص٢٠
٢٦-مروان قبلان: الثورة والصراع على سورية "تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الاقليمية، مجلة سياسات عربية، خمس سنوات على الثورات العربية .. الانتقال الصعب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (١٨)، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦، ص٦٦

٢٧-حسين خلف موسى: الأزمة السورية من رؤية نظريات العلاقات الدولية
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/320865.html
٢٨-محمد عبد الحفيظ الشيخ: أبعاد التدخل الانساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسوريا نموذجاً)، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد"٤٤"، بيروت، يناير٢٠١٥م ، ص١٣٨
٢٩-المرجع السابق، ص١٣٩
٣٠-ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتي فلاديمير بوتن، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولي، بيروت، ٢٠١٣م ، ص٣٠٣
٣١-محمد عبد الحفيظ الشيخ: أبعاد التدخل الانساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسوريا نموذجاً)، مرجع سبق ذكره، ص١٣٩
٣٢-إبراهيم إسعيدى: الناتو وحسابات التدخل العسكري في سوريا، مرجع سبق ذكره، ص٤
٣٣-المرجع السابق، ص٥

34- Stefan Hasler: Explaining humanitarian intervention in Libya and Non-Intervention in Syria ،Thesis master of arts in security stuies،naval Postgraduate SchoolL ،Monterey, California،June 2012, p69

٣٥-مصطفي علوي: الولايات المتحدة نموذجا "معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق "التداخل"، مجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (١٩٠)، القاهرة، اكتوبر، ٢٠١٢م ، ص٤٩

٣٦-ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتي فلاديمير بوتن، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٢

٣٧-مصطفي علوي: الولايات المتحدة نموذجا "معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق "التداخل"، مرجع سبق ذكره، ص٤٩

خالد حنفي علي: ما بعد الواقعية "التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد (١٩٥)، القاهرة، يناير،٢٠١٤م، ص٤

٣٩-الثورة السورية بعد عام: نحو المقاومة المسلحة وتأجيج الصراع الدولي، "تقدير موقف"، مركز الجزيرة للدراسات، ٦ مارس/آذار، ٢٠١٢م ، ص١٠

٤٠-مي مجيب: الجغرافيا المأزومة "الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات"، مرجع سبق ذكره، ص١٩

41- Alison Tahmizian Meuse, (Mar.22,2013), Syria Deeply Asks: Why Did NATO Intervene in Libya, and not in Syria?, News Deeply
https://www.newsdeeply.com/syria/articles/2013/03/22/syria-deeply-asks-why -did-nato-intervene-in-libya-and-not-in-syria.

٤٢-نحو توافق دولي على تغيير النظام السوري: تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات،١٢ فبراير/ شباط ، ٢٠١٢م ، ص٢

٤٣-سلامة كيلة: الثورة السورية واقعها صيرورتها وآفاقها، أطلس للنشر والانتاج الثقافي، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٣م ، ص١١٨

٤٤-رابحة سيف علام: العنف في سوريا .. حرب متعددة الجبهات، مجلة السياسية الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (١٩٥)، القاهرة، كانون الثاني/يناير،٢٠١٤م، ص١١٤
٤٥-النموذج السوري.. بين الواقعية السياسية وتهميش المأساة الإنسانية، الأحد ٨ ربيع الثاني ١٤٣٥ - ٠٩ فبراير ٢٠١٤
http://makkahnewspaper.com/article/10026/Makkah./
٤٦-مي مجيب: الجغرافيا المأزومة "الصراع في إقليم الشام والعراق بعد الثورات"، مرجع سبق ذكره، ص١٨- ص٢٢
٤٧-سلامة كيلة: الثورة السورية واقعها صيرورتها وآفاقها، مرجع سبق ذكره، ص١١٣
٤٨-ناصر زيدان: دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتي فلاديمير بوتن، مرجع سبق ذكره، ص٣٠٣
٤٩-كمال السعيد حبيب: قيد التشكل "الجغرافيا السياسة الجديدة والعنف في العالم العربي، مجلة السياسة الدولة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ١٩٠، القاهرة، اكتوبر، ٢٠١٢م ، ص٤٢
٥٠-علاء عبد الحفيظ محمد: مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، مجلة "المستقبل العربي، العدد (٤٢٩)، ،تشرين الثاني/ نوفمبر، بيروت،٢٠١٤م ، ص١٧
٥١-داليا رشدي: هيكلية الخطر "قراءة في احتمالات انتشار الدويلات الجهادية وانهيارها"، مجلة السياسية الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (٢٠٣)، القاهرة، يناير، ٢٠١٦م، ص٣٣
٥٢-إبراهيم غالي: الحسم الوشيك "مؤشرات رحيل بشار الأسد"، مرجع سبق ذكره، ص١٠٧
٥٣-كمال السعيد حبيب: قيد التشكل "الجغرافيا السياسة الجديدة والعنف في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص٤٢
٥٤-تشارلز ليستر: الأزمة المستمرة "تحليل المشهد العسكري في سوريا"، ترجمة/مركز بروكنجر، موجز السياسة، مركز بروكنجر الدوحة-قطر، مايو، ٢٠١٤م، ص١٢

٥٥-جورج جبور: سيادة الدولة السورية في القانون الدولي والسياسة الدولية.
http://www.ssnp.info/index.php?article=115110
٥٦-المرجع السابق.
٥٧-من ثورة سورية مدنية إلى حرب بالوكالة،
http://ar.qantara.de/content/%D9%85%D9%86%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-